

تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية الموحدة  
إلى السادة مساهمي شركة الثروة البشرية  
(شركة مساهمة سعودية)

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة لشركة الثروة البشرية (شركة مساهمة سعودية) ("الشركة") والشركات التابعة لها ("المجموعة")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة، وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة والتي تتضمن ملخصاً بالسياسات المحاسبية الجوهرية.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية الموحدة المرفقة تُظهر بعدلٍ، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م وأدائها المالي الموحد وتدفعاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد أجرينا مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. وإن مسؤولياتنا بمقتضى تلك المعايير مُبينة بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" في تقريرنا. وإننا مستقلون عن المجموعة وفقاً للميثاق الدولي لسلك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد بالمملكة العربية السعودية ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة. كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. باعتبارنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن توفر أساساً لإبداء رأينا.

الأمر الرئيسية للمراجعة

إن الأمر الرئيسية للمراجعة وفقاً لحكمنا المهني هو تلك الأمور التي كان له الأهمية البالغة في أعمال المراجعة التي قمنا بها للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. لقد تمت معالجة هذي الأمر في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل وفي تكوين رأينا عنها وأنها لا نقدم رأياً منفصلاً حول ذلك الأمر، فيما يلي وصف للأمر الرئيس للمراجعة وكيفية معالجته:

أمر المراجعة الرئيس	كيفية معالجة هذا الأمر أثناء مراجعتنا
إثبات الإيرادات	خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، تم إثبات إيرادات من العقود مع العملاء بمبلغ ١١٧,٦٢٠,٤٢٥ ج.س.
تعتبر الإيرادات أحد المؤشرات الرئيسية لقياس الأداء ويترتب على ذلك وجود مخاطر متصلة من خلال إثبات الإيرادات بأكثر من قيمتها الفعلية لزيادة الربحية، لذلك تم اعتبار عملية إثبات الإيرادات كأمر مراجعة رئيس.	تضمنت إجراءات المراجعة التي قمنا بها من بين أمور أخرى ما يلي:
يرجى الرجوع إلى الإيضاح ذي الصلة حول القوائم المالية الموحدة بشأن السياسة المحاسبية الخاصة بإثبات الإيرادات والإفصاح ذي الصلة عن الإيرادات وطبيعتها.	<ul style="list-style-type: none"> <li>مدى ملائمة السياسات المحاسبية للمجموعة المتعلقة بتحقيق الإيرادات وتقييم مدى إمتثال تلك السياسات مع المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) "الإيرادات من العقود مع العملاء" المعتمد في المملكة العربية السعودية.</li> <li>فحص معاملات من الإيرادات على أساس العينة، والتحقق من المستندات الداعمة ذات الصلة للتحقق من قياس ودقة إثبات الإيرادات.</li> <li>تحليل عقود البيع الهامة للتحقق من توقيت إثبات الإيرادات (على مدى زمني أو نقطة من الزمن) وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) المعتمد في المملكة العربية السعودية.</li> <li>إجراء بعض الاختبارات التحليلية للإيرادات الشهرية للتحقق من التغيرات في الإيرادات المثبتة.</li> <li>إجراء اختبار القطع حول توقيت الاعتراف بالإيرادات من العقود مع العملاء وأنه قد تم تسجيلها في الفترة المحاسبية الصحيحة.</li> <li>تقويم مدى كفاية إفصاحات المجموعة بشأن الإيرادات من العقود مع العملاء في القوائم المالية الموحدة.</li> </ul>



تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية الموحدة  
إلى السادة مساهمي شركة الثروة البشرية  
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

الأمر الرئيسية للمراجعة (تتمة)

أمر المراجعة الرئيس	كيفية معالجة هذا الأمر أثناء مراجعتنا
الاستحواذ على شركة تابعة	
بتاريخ ١٥ أبريل ٢٠٢٥م، استحوذت المجموعة على كامل الحصص في شركة أمجاد وطن لتنظيم المعارض والمؤتمرات.	لقد قمنا بتنفيذ إجراءات المراجعة التالية فيما يتعلق بعملية الاستحواذ:
وقد قامت المجموعة بتعيين مقيم معتمد بهدف إجراء تخصيص سعر الشراء للشركة التابعة.	<ul style="list-style-type: none"> <li>قمنا بمراجعة اتفاقية الاستحواذ لفهم الشروط والأحكام الرئيسية للصفقة، والتحقق من أن الإدارة قد حددت بشكل صحيح تاريخ انتقال السيطرة وفقاً للشروط التعاقدية والوقائع ذات الصلة.</li> </ul>
ويُعد هذا الاستحواذ من أمور المراجعة الرئيسة نظراً لما ينطوي عليه من مخاطر مرتبطة باحتمالية عدم قيام الإدارة باحتساب قيمة صافي الأصول المستحوذ عليها بدقة، أو احتمالية وجود أخطاء في تقدير الالتزامات المحتملة.	<ul style="list-style-type: none"> <li>قمنا بمراجعة المقابل المحوّل في عملية الاستحواذ، بما في ذلك المبالغ المدفوعة والمقابل المشروط، وذلك للتحقق من أن الإدارة قامت بقياس هذا المقابل وفقاً لشروط الاتفاقية، حيث شمل ذلك تقييم القيمة العادلة للمقابل المشروط وفحص مدى ملاءمة الافتراضات الجوهرية المستخدمة عند تحديده.</li> </ul>
وقد اعتبرنا هذا الأمر من أمور المراجعة الرئيسة بسبب الطبيعة الخاصة للمعاملة والأحكام المطبقة عند احتساب قيمة صافي الأصول المستحوذ عليها.	<ul style="list-style-type: none"> <li>قمنا بفحص صافي الأصول المستحوذ عليها من خلال مقارنة الأرصدة مع أحدث قوائم مالية مدققة متاحة للشركة التابعة، ومراجعة التسويات التي أجرتها الإدارة للوصول إلى القيم المستخدمة عند تاريخ الاستحواذ.</li> </ul>
يرجى الرجوع إلى الإيضاح (٩) حول القوائم المالية الموحدة والمتعلق بالسياسة المحاسبية الخاصة بتجميع الأعمال وصافي الأصول المستحوذ عليها.	<ul style="list-style-type: none"> <li>قمنا بمراجعة تقرير المقيم المستقل وتقييم مدى معقولية الافتراضات والتقدير الجوهري المستخدمة في تحديد القيم العادلة للأصول والالتزامات المحددة المستحوذ عليها.</li> </ul>
	<ul style="list-style-type: none"> <li>قمنا بتقييم مدى مناسبة المعالجة المحاسبية المتعلقة بإثبات الأصول غير الملموسة القابلة للتحديد الناتجة عن عملية الاستحواذ، بما في ذلك العلامات التجارية وقائمة العملاء، والتحقق من أن الاعتراف بها قد تم بصورة منفصلة عن الشهرة عند وجود ما يدعم ذلك.</li> </ul>
	<ul style="list-style-type: none"> <li>قمنا بمراجعة الأساس الذي اعتمدته الإدارة في إثبات الشهرة الناتجة عن عملية الاستحواذ، والتحقق من أن احتسابها قد تم استناداً إلى المقابل المحوّل وصافي القيمة العادلة للأصول والالتزامات المحددة المستحوذ عليها.</li> </ul>
	<ul style="list-style-type: none"> <li>قمنا بتقييم إعادة قياس الإدارة للالتزامات المحتملة المتعلقة بالمقابل المشروط، وذلك من خلال فحص مدى ملاءمة الافتراضات المستخدمة، بما في ذلك سعر السهم في تاريخ القياس واحتمالات تحقق السيناريوهات المختلفة، والتأكد من معقولية هذه الافتراضات.</li> </ul>



تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية الموحدة  
إلى السادة مساهمي شركة الثروة البشرية  
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)  
الأمر الرئيسية للمراجعة (تتمة)

أمر المراجعة الرئيس	كيفية معالجة هذا الأمر أثناء مراجعتنا
<b>الاستحواذ على شركة تابعة (تتمة)</b>	
	<ul style="list-style-type: none"> <li>• قمنا بمراجعة قيود التوحيد ذات الصلة بعملية الاستحواذ، للتحقق من أن المعالجة المحاسبية قد تم عكسها بصورة صحيحة في القوائم المالية الموحدة.</li> <li>• قمنا بتقييم مدى كفاية وملاءمة الإفصاحات المتعلقة بعملية الاستحواذ في القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاح عن المقابل المحول، وصافي الأصول المستحوذ عليها، والالتزامات المحتملة، والشهرة، والأصول غير الملموسة الناتجة عن الاستحواذ.</li> </ul>

**الأمر الآخر**

تمت مراجعة القوائم المالية الموحدة للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م من قبل مراجع آخر، والذي أبدى رأياً غير معدل حول تلك القوائم المالية الموحدة بتاريخ ١١ رمضان ١٤٤٦هـ (الموافق: ١١ مارس ٢٠٢٥م).

**المعلومات الأخرى**

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى وتشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تتضمن القوائم المالية الموحدة وتقريرنا عنها. ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا. ولا يغطي رأينا في القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ولا ينبغي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد فيما يخص ذلك.

وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري.

عند قراءتنا للتقرير السنوي، عندما يكون متاحاً لنا، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري فيه، فإنه يتبعن علينا إبلاغ الأمر للمكلفين بالحوكمة.

**مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة**

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، والأحكام المعمول بها في نظام الشركات ونظام الشركة الأساسي، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من تحريف جوهري، سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة بتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة، أي مجلس الإدارة، هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في المجموعة.



## تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية الموحدة إلى السادة مساهمي شركة الثروة البشرية (شركة مساهمة سعودية) (تنمة)

### مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من تحريفٍ جوهري ناتج عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إنَّ التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن بأن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عند وجوده. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد جوهرياً، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان يتوقع بشكل معقول أنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما أننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود التحريفات الجوهريّة في القوائم المالية الموحدة سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى ملائمة تطبيق الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، عندها يتم تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المجموعة عن الاستمرار في أعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- تخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للمجموعة للحصول على ما يكفي من أدلة مراجعة ملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة كأساس لتكوين رأي حول القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وفحص أعمال المراجعة التي تم تنفيذها لأغراض أعمال المراجعة للمجموعة. ونظّل المسؤولين الوحيديين عن رأينا في المراجعة.



تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية الموحدة  
إلى السادة مساهمي شركة الثروة البشرية  
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)  
نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي  
أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

كما أننا زودنا المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد أننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية، ونبلغهم بجميع العلاقات  
والأمور الأخرى، التي قد يعتقد تأثيرها بشكل معقول على استقلالنا، وعند الاقتضاء، نبلغهم بالتصرفات المتخذة للحد من التهديدات  
أو التدابير الوقائية المطبقة.

ومن الأمور التي يتم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية  
الموحدة للسنة الحالية، وبناءً على ذلك تعد هي الأمور الرئيسية للمراجعة. نقوم بتبيان هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة  
الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما - في ظروف نادرة للغاية - نرى أن الأمر لا ينبغي الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب أن التبعات  
السلبية للإبلاغ عنها تفوق - بشكل معقول - المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

عن شركة مهام للاستشارات المهنية



عبد العزيز سعود الشيببي

محاسب قانوني

قيد سجل المحاسبين القانونيين رقم ٣٣٩  
التاريخ: ١٨ شوال ١٤٤٧ هـ  
الموافق: ٦ ابريل ٢٠٢٦ م

